الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

شهادة مشاركة

يتشرف السيد م ئءؤبف–دير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية بتقديم هذه الشهادة

للدكتور عاشور قويدر جامعة المسيلة

وذلك لمشاركته في الملتقى الوطني حول **الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة**، والمنظم من قبل المخبر

يوم 25 . 11 . 2021

وذلك بمحاضرة عنوانها: حادثة اختطاف قادة الثورة الجزائرية في اكتوبر 1956- جريمة أخلاقية وقانونية من منظور القانون الدولي .

مدير المخبر

أ.د مقلاتي عبد الله

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية بالتنسيق مع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
ينظم الملتقى الوطني الموسوم:
الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية
يعقد الملتقى حضوريا بمقر المخبر وبتقنية التحاضر عن بعد
يوم الخميس 25 نوفمبر 2021

برنامج الملتقى:

آيات قرآنية والنشيد الوطني	13:30 إلى 13:33
كلمة مدير المخبر	13:33 إلى 13:36
كلمة عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وكلمة رئيس قسم التاريخ	13:36 إلى 13:45

المداخلات وفق المحاور:

المحور الأول: الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي

أد/ بيرم كمال جامعة المسيلة: المصادرات والتهجير خلال الاحتلال الفرنسي في الذاكرة الجماعية والأرشيف، مناطق البرج والمسيلة نموذجا.	13:45 إلى 13:50
د/ لخضر عواريب جامعة ورقلة: نماذج من جرائم فرنسا في الصحراء الجزائرية خلال القرن التاسع عشر –الاغواط 1854-ورقلة 1872.	13:45 إلى 13:50
أد/ عمران عبد الحميد جامعة المسيلة: منفيو كاليدونيا عقب ثورة المقراني والشيخ الحداد عام 1871، الجريمة والذاكرة.	13:50 إلى 13:55
د. خميسة مدور جامعة قالمة: من آليات التعسف السياسي الاستعماري ضد المسلمين الجزائريين قانون 20 سبتمبر1947م.	13:55 إلى 14:00
د/ سلوى لهلالي ج سطيف2: التمييز العنصري والذاكرة، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912.	14:00 إلى 14:05
د/ عباس كحول جامعة بسكرة: جرائم الاحتلال الفرنسي ضد المقاومة وشيوخ الزوايا بالجنوب القسنطيني، الزيبانأنموذجا.	14:05 إلى 14:10
د/ فتح الدين بن أزواو جامعة المسيلة: جرائم فرنسا الثقافية في الذاكرة الجزائرية.	14:10 إلى 14:15
عصام بوسعيد ط دكتوراه جامعة المسيلة: قانون الغابات وانعكاساته على الجزائريين – الجريمة وأثرها الاجتماعي أنموذجا.	14:15 إلى 14:20
د/ راجعي عبد العزيز جامعة خنشلة: جريمة النفي والإبعاد الفرنسية تجاه الجزائريين 1830-1914.	14:20 إلى 14:25
د/ كريمة زيتون جامعة مسيلة: التشريعات التمييزية الاجتماعية ضدّ الأهالي الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية قانون الحالة المدنية 1882/03/23 أنموذجا.	14:25 إلى 14:30
قليل رحيمة ط دكتوراه جامعة الجلفة: السياسة الاستيطانية الفرنسية في محاربة الهوية والتعليم العربي/ جريمة ثقافية راسخة في الذاكرة.	14:30 إلى 14:35
د/ براي فتحي جامعة المسيلة: السياسة العقارية الاستعمارية وأثرها على المجتمع الجزائري (1834-1870)	14:35 إلى 14:40

المحور الثاني: الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الثورة التحريرية

د/ منى صالحي جامعة المسيلة: قمع المدنيين في عملية الشرارة بالحضنة (جويلية 1959) أنموذج للجريمة العسكرية الفرنسية في الجزائر.	14:40 إلى 14:45
د/ عاشور قويدر جامعة المسيلة: حادثة اختطاف طائرة قادة الثورة الجزائرية 1956، جريمة أخلاقية وقانونية من منظور	14:45 إلى 14:50

القانون الدولي.	
أ د/ محمد السعيد قاصري جامعة المسيلة: التعذيب الفرنسي في الجزائر من خلال مذكرات معتقل (مذكرات إبراهيم شرقي أنموذجا).	14:50 إلى 14:55
د / فريح لخميسي جامعة بسكرة: جرائم الاستعمار الفرنسي في الزيبان 1954 - 1962 (من خلال الوثائق والمصادر الفرنسية)	14:55 إلى 15:00
د/ سعدي لخميسي م ج بريكة: " التعذيب النفسي في المعتقلات بمنطقة الحضنة.	15:00 إلى 15:05
د/ تواتي دحمان جامعة تيبازة: جرائم منظمة الجيش السريl'OAS بين تواطؤ الاستعمار الرسمي وتغاضي تقرير ستورا.	15:05 إلى 15:10
د/ عبيد مصطفى جامعة المسيلة: الترهيب الاستعماري الفرنسي للأسرة الجزائرية خلال الثورة التحريرية -مظاهر ونتائج-	15:10 إلى 15:15
د/ عبد القادر خليفي جامعة المسيلة:مظاهرات 17 أكتوبر 1961م: الجريمة والذاكرة.	15:15 إلى 15:20
د/ يسمينه سعودي جامعة الجزائر 2: آليات القمع الاستعماري بالولاية الثالثة من خلال شهادات حية.	15:20 إلى 15:25

المحور الثالث: ملف الذاكرة في السياستين الجزائرية والفرنسية من الحرب الى التجاذبات السياسية

أ.د/ لهلالي إسعد/ جامعة سطيف 2: مجازر8 ماي 1945: دراسة في الإحصائيات العسكرية الفرنسية.	15:25 إلى 15:30
أ د/ مقلاتي عبد الله جامعة المسيلة: الثامن ماي 1945 في الذاكرة، بين الوطنيين الجزائريين والساسة الفرنسيين.	15:30 إلى 15:35
د / خيري الرزقي جامعة باتنة1: الإجرام الفرنسي في الجزائر بين اختلاف وجهات النظر وموقف القانون الدولي. مجازر 08 ماي 1945 أنموذجا.	15:35 إلى 15:40
أ د/ حميدي ابو بكر الصديق جامعة المسيلة: جريمة الثامن ماي 1945 والذاكرة الوطنية.	15:40 إلى 15:45
أ د/ لوصيف سفيان جامعة سطيف 2: الذاكرة الجزائرية وسبل تعزيزها، رؤية أكاديمي.	15:45 إلى 15:50

المحور الرابع: الأرشيف في ملف الذاكرة الجزائرية والفرنسية.

د / محمد بونعامة جامعة الجزائر 2: تاريخ ملف الذاكرة والأرشيف من مفاوضات افيان والى اليوم.	15:50 إلى 15:55
أ د/ عمر بوضربةجامعة المسيلة: الخلاف الأرشيفي الجزائري الفرنسي.	15:55 إلى 16:00
أ د/ احمد مسعود سيد علي جامعة المسيلة: جرائم فرنسا خلال الثورة الجزائرية، بين التجاذب السياسي وحرب الذاكرة والأرشيف.	16:00 إلى 16:05

المحور الخامس: التفجيرات النووية الفرنسية فى ملف الذاكرة

د/ الطاهر خالد جامعة المسيلة: 61 سنة عن ذاكرة جرائم التفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء قراءة في البعد التاريخي والقانوني والموقف الدولي.	**16:05 إلى 16:10**
فوزي فراحتية طالب دكتوراه جامعة المسيلة: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وآثارها الصحية والبيئية.	**16:15 إلى 16:20**

المناقشة والكلمة الختامية والتوصيات	**16:20 إلى 17:00**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ : عاشور قويدر

أستاذ محاضر " ب "

قسم التاريخ بجامعة المسيلة

http://labs.univ-msila.dz/lerra/

عنوان المداخلة:

" حادثة اختطاف طائرة قادة الثورة الجزائرية أكتوبر1956 – جريمة أخلاقية وقانونية من منظور القانون الدولي"

The hijacking of the plane of the leaders of the Algerian revolution in October 1956 - a moral and legal crime from the perspective of international law

ملخص:

على اثر النجاحات المتتالية للثورة الجزائرية عسكريا وزيادة النشاط الدبلوماسي لقادتها في الخارج من اجل التعريف بعدالة القضية وكسب الدعم الدولي لها الأمر الذي لم تتقبله الإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر، فأصبحت تسعى جاهدة لطمس الحقائق وتزييف الوقائع بل تجاوز غبائها وتهورها حدود المعقول وهو عزمها على شل النشاط الدبلوماسي للثورة بأي وسيلة كانت، واهتدت لحل هذه المعضلة بقرصنة طائرة الوفد الخارجي الذي كان متجها من المغرب إلى تونس في 22أكتوبر 1956لحضور ندوة تونس، فكان لجريمة الاختطاف تداعيات على الثورة في الداخل والخارج ، وكما مست بمصداقية السيادة الفرنسية من الناحية الأخلاقية وفي منظور القانون الدولي .

Abstract :

The successive military successes of the Algerian revolution and the increase in diplomatic activity of its leaders abroad to define the justice of the question and obtain international support for it, which was not accepted by the French military administration in Algeria, he became striving to obscure the facts and falsify the facts, but his stupidity and recklessness exceeded the limits of reason, which is his determination to cripple the diplomatic activity of the revolution by all means, and I was guided to resolve this dilemma by hacking the plan of the External delegation, which was traveling from Morocco to Tunisia on October 22, 1956, to attend the Tunis colloquium. The crime of kidnapping had repercussions on the revolution at home and abroad, and it also damaged the credibility of French sovereignty from a moral point of view and from the point of view of international law.

منذ التحضيرات الأولى لانطلاق الثورة الجزائرية المباركة ركزت وسطرت جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر أهدافا أساسية من بينها العمل على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية لأنها تعتبر من أهم الوسائل الفعالة في توضيح حقيقة الثورة وأهدافها للرأي العام الدولي وعملا بان النجاح العسكري لابد أن يسايره نجاح دبلوماسي. وفعلا تحققت تلك النجاحات الأمر الذي لم تتقبله الإدارة الفرنسية فأصبحت تسعى جاهدة لطمس الحقائق وتزييف الوقائع بل تجاوز غبائها وتهورها حدود المعقول وهو عزمها على شل النشاط الدبلوماسي للثورة بأي وسيلة كانت، واهتدت الإدارة الاستعمارية لحل هذه المعضلة بقرصنة طائرة الوفد الخارجي التي كانت متجهة من المغرب إلى تونس في 22أكتوبر 1956. فكان لهذا السلوك الذي مس بمصداقية السيادة الفرنسية من الناحية الأخلاقية وفي منظور القانون الدولي، إضافة إلى تداعياته على الثورة داخليا وخارجيا .

ومن خلال هذه المداخلة نعمل على توضيح بعض الأحداث المترتبة عن عملية الاختطاف، من بينها:

- الأوضاع التي كانت سائدة في الجزائر وتونس والمغرب قبيل عملية الاختطاف .
- وقائع جريمة اختطاف الطائرة .
- تداعيات الحادثة على الثورة في الداخل والخارج .
- تصنيف الحادثة كجريمة أخلاقية وقانونية من المنظور الدولي

1- الأوضاع السائدة في الجزائر والدول المجاورة قبيل عملية الاختطاف :

ما كادت تحل السنة الثانية من اندلاع الثورة الجزائرية المباركة حتى تمكنت من تحقيق انتصارات عديدة عسكريا وسياسيا على الإدارة الاستعمارية في الجزائر وباريس، وبدأ نطاقها الثوري يتسع جغرافيا بفضل التفاف والتحاق الكثير من أفراد الشعب بها إيمانا منهم بالقضية إلى أن شملت معظم التراب الوطني وهذا ما استدعى بقادة الثورة إلى إعادة النظر في هياكلها التنظيمية وما يتماشى والزخم الثوري الكبير ، لذا قرروا عقد مؤتمر يساير بقراراته واقع و تطلعات الثورة .

انعقد مؤتمر الصومام في 20اوت 1956م في منطقة افري بناحية بجاية وتقرر فيه إعادة تقسيم الجزائر إلى ولايات بدلا من المناطق مع استحداث ولاية سادسة تشمل نطاق الصحراء ، وإنشاء هياكل إدارية تشريعية وتنفيذية ممثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ، وكما تقرر أيضا إعطاء الأولوية في تسيير شؤون الثورة للسياسي قبل العسكري والنشاط بالداخل قبل الخارج وهذا ما لم تقبل به القيادة بالخارج بل تحول الى صراع كاد يعصف بوحدة الصف الثوري[1] .

واتضح ذلك الخلاف والتوتر في العلاقات بين قادة الثورة في الداخل والخارج حينما تم إرسال ممثلين من الداخل إلى تونس والقاهرة ، ففي تونس التي كان بن بلة يتحكم في تسيير قاعدتها بما فيها أيضا ليبيا وقادة الأوراس والنمامشة ، فحينما أرسل عبان رمضان ابن عودة ومزهودي رفض عبد الحي التعامل معهما وعارض تعيين آيت احسن ممثلا جديدا في تونس ، بل تدخل ابن بلة وأعطى الأمر بتعيين أحمد محساس في هذه القاعدة المهمة التي تنهض بمهمة تمرير السلاح[2].

وأما في القاهرة، فكانت أيضا هناك بعض المشاكل منها ما هو ظاهر للعلن ومنها ما خفي ، كتعيين عبان رمضان للسيد مُحَمَّد لمين دباغين عمليا قائدا للوفد الخارجي بالقاهرة في نهاية 1955 ، ولكن فضل دباغين التنازل عن هذه المهمة ببقاء خيضر، ولم يظهر وثيقة التكليف إما خوفا من جماعة الوفد وإما تفاديا للخلافات والانقسامات[3]، إضافة أن القيادة المصرية وخصوصا برئيس المخابرات المصرية السيد "فتحي الذيب " كانوا يفضلون التعامل مع السيد بن بلة ولا يتعاملون مع بقية أعضاء الوفد، هذا ما احدث مشاكل في عملية جمع الأموال وشراء الأسلحة وصعوبة إيصالها في وقتها[4]، مما ينعكس سلبا على مجريات المعارك التي يخوضها الثوار بالداخل.

ولا يختلف الوضع كثيرا في باريس خلال هذه الفترة، فزخم الثورة الكبير اخلط أوراق الساسة والعسكريين الفرنسيين، فحين تسلمت الحكومة الاشتراكية السلطة بفرنسا بقيادة غي مولي في جانفي

1956 ظهر تياران متباينين في قضية معالجة القضية الجزائرية، تيار قوي يرغب في بقاء الجزائر فرنسية مدعوم من القيادات العسكرية يتزعمه روبير لاكوست وماكس لوجون ورئيس الحكومة نفسه، وتيار ضعيف يرغب ويؤيد فكرة التفاوض مع الجبهة يتزعمه منديس فرانس وغاستوف ديفر.

وتنفيذا لسياسة الاستئصال عمل التيار الأول على تعزيز التواجد للقوات الفرنسية بالجزائر وإعادة تنظيمها بأن وصلت في أفريل من نفس السنة إلى أكثر من نصف مليون جندي وضابط وتوحيد القوات البحرية والبرية والجوية في يد قائد واحد ماكس لوجون (مسؤول الشؤون العسكرية) والاستفادة من دعم العسكري للحلف الأطلسي.

واعتقادا منهم بالحل العسكري، شرع قادة الاستعمار بتنويع العمليات العسكرية وحشد قوات كبيرة تقوم بمهام التمشيط والحصار وخنق للثورة وإضعافها، كعملية الأمل والبندقية وعملية التقسيم (الكادرياج) ثم أمر بإقامة حاجز من الأسلاك الشائكة على الحدود الغربية مع المغرب لمنع عبور الثوار والأسلحة[5].

وأمام الفشل الذريع لمختلف الخطط العسكرية مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى الإسراع لإيجاد حل للقضية التونسية والمغربية بأساليب سلمية والتفرغ للمشكلة الجزائرية بأن منحتهما الاستقلال في شهر مارس1956، وخلال الشهر الموالي ومن السنة نفسها فتحت في إطار سياسة جس النبض باب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني .

وقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني ممثلة في الوفد الخارجي بقبول كل من قادة تونس والمغرب بصيغة الاستقلال المقترحة من الإدارة الفرنسية خيانة عظمى لفكرة النضال المغاربي المشترك، قد يؤدي ذلك عن التخلي في مساندة ودعم الثورة الجزائرية من الأشقاء المغاربة والتونسيين ، ووجدوا في العناصر اليوسفية المناوئة للنظام البورقيبي القاسم المشترك حول الفكرة ذاتها فتحالفوا معهم ، وحتى في المغرب وجدوا الكثير من العناصر من تدعو لاستمرار دعم فرق جيش التحرير المغربي. ومن بين القادة العسكريين اليوسفيين المناهض والرافض لفكرة تسليم السلاح " الطاهر لسود" ويشاطره في الموقف نفسه قائد الحوايا " مُحَّد قرفة "، في حين اعتبر علال الفاسي التوقيع على الاستقلال الذاتي لتونس أعظم خيانة وقعت في شمال افريقي[6].

وقد عبر مُحَّد خيضر في رده على عبان رمضان عن موقف الوفد الخارجي بتمسكه بعقيدته المغاربية وتمسكه بالتحالف مع اليوسفيين :" نحن نوافقكم موافقة تامة فيما يخص القيام بالعمل مع بورقيبة لكن لابد من مواصلة العمل مع ابن يوسف ، وفعلا نحن على اتصال مع هذا الأخير منذ مدة طويلة ، لان الوفد

الخارجي اهتدى لفكرة التحالف مع صالح بن يوسف وشن حملة دعائية ضد النظام بتونس لتكون أداة ضغط تدفع ببورقيبة لمساعدة الثورة الجزائرية[7] .

و يذكر أحمد توفيق المدني أن الوفد الخارجي عقد اجتماعا في جوان 1956 ناقش فيه طبيعة السياسة الواجب إتباعها مع نظام بورقيبة في حين كان هذا الأخير يسعى إلى التقرب من مسؤولي الثورة الجزائرية وثنيهم عن التحالف مع خصمه صالح بن يوسف المتحالف مع المصريين برغم إدراكه لاختلاف وتباين وجهات النظر الجزائرية حول علاقتهم بنظامه وما زاد الطين بلة هو قرارات مؤتمر الصومام التي كادت أن تعصف بوحدة الصف الثوري الجزائري[8].

وفي ظل هذه الظروف سعت كل من تونس والمغرب إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التكافل الذي يباركه بعض الساسة الفرنسيين وفي المقابل العمل على تليين موقف جبهة التحرير المتشدد ودفعها للقبول للمفاوضات تحقيقا للسلم ووحدة الشمال الإفريقي[9] .

وبعدما اقتنع الوفد الخارجي بمبادرة عقد ندوة بتونس التي رأو فيها فرصة لتوضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للرأي العام الدولي ولفرنسا في وحدة قضايا الشمال الإفريقي، وأن استقرار المنطقة لا يتحقق إلا بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية. وكما كان الهدف من الندوة تثمين المساعي التي باشرها الوفد الخارجي للثورة من أجل تحسين وضعية الثورة في أية مفاوضات محتملة، خاصة فيما يتعلّق باعتراف الأطراف المغاربة بتمثيل الجبهة لكفاح الشعب الجزائري.

وعلى اثر اللقاءات السرية التي قام بها مندوبو جبهة التحرير الوطني مع الحكومة الفرنسية، في جويلية وسبتمبر 1956 في كل من بلغراد وروما، لمس الملك مُحَمَّد الخامس ليونة وموافقة من قادة الجبهة بالخارج حول مبادرة بحث القضية الجزائرية وآفاق السلام في المنطقة، فسارع في نهاية سبتمبر 1956 بإرسال ولده الأمير الحسن إلى باريس للقاء رئيس الحكومة الفرنسي غي مولي ، وعلى اثر المحادثة بينهما وافق هذا الأخير وشجع على الوساطة المغربية التونسية في حل القضية الجزائرية من خلال التوصل إلى حل يرضي الطرفين ،.كما وجد استجابة ومساندة لهذا التوجه أيضا من قبل آلان سافاري وزير الشؤون المغربية التونسية ، في حين تمسك العسكريون المتحالفون مع لاكوست والمعمرين على الحفاظ على الجزائر الفرنسية ورفض أي مبادرة خارج هذا الإطار[10] .

وقبيل التوجّه إلى تونس لحضور الندوة جرت مراسيم استقبال قادة الثورة في الناظور بصفتهم مدعوين رسميين للسلطان من قِبل ولي العهد مولاي الحسن (الحسن الثاني)، ثم خصّهم مُحَمَّد الخامس باستقبال حار

وبشكل احتفالي يومي 20 و21 أكتوبر 1956. أثار هذا الاستقبال الخاص بالمغرب غضب الحكومة الفرنسية التي وجّهت رسالة احتجاج وأقدمت على تعليق مساعداتها للمغرب مؤقتا، بل تطور الموقف الاحتجاجي الفرنسي إلى سلوك متهور بأن أقدم العسكريون الفرنسيون المتحالفون مع لاكوست والمعمرين على عملية اختطاف الطائرة المغربية دون استشارة حكومتهم ولا وزير الخارجية ولا وزير الدفاع ، بل بقرار من قائد القوات الجوية في الجزائر الجنرال لوريلو ، والذي استشار بدوره ماكس لوجين أمين سر دولة في القوات المسلّحة وهو الذي أعطى الأوامر بدون تردّد باعتراض الطائرة ، ولعبت المخابرات الفرنسية بالرباط ترتيب سفر الوفد في طائرة خاصة بدل الطائرة الملكية[11]، لتوفير ظروف مناسبة لتنفيذ مؤامرة الاختطاف.

2- وقائع جريمة اختطاف الطائرة:

في حدود الساعة منتصف النهار من يوم 22 أكتوبر 1956 أقلعت الطائرة DC3 المستهدفة، التابعة لشركة الطيران المغربي التي تحمل الشارة CN من مطار الرباط وكان على متنها إضافة إلى قادة الثورة، 10 صحافيين من بينهم طوم برادي من "نويورك تايمز" وإيف دو شامب من "نوفيل أبسرفاتور". وكان الخط المحدّد لطيران الطائرة هو الرباط بالما – دي مايوركا، وهو خط بعيد عن المجال الجوي الخاضع لرقابة السلطات الفرنسية، ولا يمر من منطقة الاستعلامات المراقبة بأجهزة رادار بالجزائر وتم التنصت على شفرة الاتصالات واحتجزت الرسائل لإنجاح عملية القرصنة الجوية[12]، وفي الساعة الرابعة مساء يوم 22اكتوبر1956، اعترضت طائرات فرنسية حربية، طائرة الوفد و تلقى قائدها أمرا بالهبوط في الجزائر العاصمة[13].

هذا العمل الإرهابي الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية إنما يبيّن بأن الموافقة الفرنسية على الوساطة المغربية التونسية لم تكن سوى عملية مُدبّرة تدبيرا محكما، الهدف منها استدراج القادة نحو المغرب للمفاوضات لتسهل عملية إلقاء القبض عليهم[14] .

3- ردود الفعل على عملية الاختطاف وتداعياتها القانونية من المنظور الدولي :

3-1- قيادة الثورة الجزائرية :

أثار هذا الاختطاف الإرهابي موجة واسعة من الاستنكار والتنديد الشديدين على المستوى الداخلي والخارجي، وجاء رد قيادة الثورة الجزائرية على عملية القرصنة، من خلال البيان الذي أصدره عبان رمضان في اليوم التالي من حادثة الاختطاف، ووُزّع في العاصمة الجزائرية أكّد فيه صمود الثورة قيادة وشعبا وقد جاء

فيه:" إن اختطاف مسؤولين من جبهة التحرير الوطني ليس سوى انقلاب طارئ لن يغيّر شيئا من تصميم الثورة". ومن جهته أكّد بلاغ رسمي للمجلس الوطني للثورة " بأن الدعاية الفرنسية تحاول أن توهم الرأي العام بأن الثورة، قد فقدت الرأس المفكر بعد إلقاء القبض بتلك الصورة الشنيعة على الإخوان بن بلة، وخيضر،آيت أحمد، الأشرف وبوضياف، إن الذين يعرفون حركات المقاومة السرية يعلمون أن إلقاء القبض على قائد أو جمع من القادة لم يوقف في يوم من الأيام تلك الحركات "، وفي بيان لها ندّدت **جبهة التحرير الوطني**، بمساعي السلطات الاستعمارية لعرقلة مؤتمر تونس وأكّدت فيه خبث الحكام الفرنسيين، وعدم رغبتهم في إيجاد حلّ للقضية الجزائرية تتفق مع مطامح الشعب الجزائري المشروعة[15].

بناء على توصيات مؤتمر الصومام الذي أكد على نقل الثورة من الأرياف إلى المدن ، وإظهار للإدارة الفرنسية بان الثورة شاملة ولا تتعلق بمنطقة دون أخرى، فقد نقلت معركة الجزائر (جانفي – اكتوبر1957) رسالة إلى السلطات الفرنسية مفادها أن الثورة قد احتواها الشعب ومستمرة ولا تنكسر بمقتل أو اعتقال مجموعة أفراد من قيادتها، كما لا توجد منطقة آمنة في الجزائر بل وحتى التراب الفرنسي لن يصبح آمنا[16].

وتقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة من20اوت إلى 28اوت 1957القيام بهجوم عسكري في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، والمحافظة على قوته وتزايده واتساعه باستمرار[17].

3-2- المغرب و تونس:

نزل خبر اختطاف طائرة قادة الثورة الجزائرية كالصاعقة على السلطان مُحَمَّد الخامس والرئيس بورقيبة ، واحتجتا حكومتيهما على هذه الجريمة إذ أعلن السلطان المغربي من تونس أن عملية الاختطاف تعد تهجما على شخصه وسيادة وكرامة بلاده[18]. ، وان هذا الفعل يمس بمصداقية المواثيق المبرمة مع فرنسا، وطالب على الفور بإطلاق سراح القادة المعتقلين وإعادتهم إلى المغرب. وفي هذا الصدد ذكر الأمير حسن(الثاني) ردة فعل والده قائلا:" ... بمجرد ما علم والدي بالخبر اتصل على الفور هاتفيا من تونس بالرئيس (الفرنسي) كوتي ، وكنت بجانبه حيث سمعته يقول : السيد الرئيس ابعث لكم بنجلي الاثنين على أن تردّوا إليَّ هؤلاء الأشخاص فهم ضيوفي ..." . وكلف رئيس حكومته البكاي ووزير خارجيته بلافريج الى باريس للمطالبة بإطلاق سراح قادة الثورة الجزائرية، ثم أقدم عن إعلان قطع العلاقات مع الحكومة الفرنسية واستدعاء السفير المغربي بباريس [19].

وبالنسبة للموقف التونسي، فلما بلغ الخبر إلى الحبيب بورقيبة سارع إلى عقد ندوة صحفية حضرتها العديد من الشخصيات السياسية والإعلامية الأجنبية ، وجاء فيها:" ... إننا اعتبرنا أن الخديعة التي وقعت أمس كصفعة لأننا كنا واثقين تونسيين ومغاربة من ان فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت على علم من المحادثات التي كان في الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريون الذين ألقي عليهم القبض..."، وأن وحدة الصفوف والانسجام بين قادة المغرب العربي سوف يدفع بالفرنسيين إلى طاولة المفاوضات مع القادة المختطفين[20] ، وأما عمليا بان قامت الحكومة التونسية على سحب سفيرها من باريس.

3-3- القاهرة :

على اثر حادثة الاختطاف نتج فراغ كبير في القاهرة حاول كل من لمين الدباغين واحمد فرنسيس تسيير أمور الوفد. في حين عملت المخابرات المصرية بعد عملية الاختطاف عل تنصيب احمد توفيق المدني رئيسا للوفد الخارجي للجبهة خلال غياب دباغين عن القاهرة فكادت أن تتأجج فتنة جديدة بين المدني وبين الدباغين[21] ، وشاءت ظروف الثورة بأن يحتكما للعقل ومصلحة القضية الجزائرية.

وبحضور معظم أعضاء الوفد الخارجي قدم أحمد توفيق المدني تقريرا أوضح فيه بأن المخابرات المصرية"عزت سليمان ، فتحي الذيب" قد استولت على وثائق احمد بن بلة بحجة أنها تحوي أسرارا عسكرية تتعلق بالأمن المصري، وفي ذات الجلسة أعلن المدني أمام الحضور بان لمين الدباغين هو رئيس الوفد بحكم انه يحمل تكليفا رسميا من قيادة الثورة ، كما اعترف الوفد بقرارات مؤتمر الصومام والعمل على تنفيذها . بينما تحفظ المصريون على تعيين أمين الدباغين وعلى قرارات مؤتمر الصومام وهذا لم يمنع من مواصلة دعم الثورة الجزائرية[22] .

4- المواقف والتداعيات القانونية لعملية القرصنة من المنظور الدولي:

إن الجرائم الأخلاقية هي تلك السلوكات أو الأفعال التي تخدش القيم والمعايير الخُلقية وتتناقض مع القوانين وشرائع الأديان السماوية محدثة بذلك جرم وأضرار وتهديدات على الأفراد والمجتمعات وينعكس كل ذلك على الأمن الدولي العام . ومرتكبه يكون في الغالب مضطرب وتحت ضغوطات نفسية عالية غير قادر على التحكم في سلوكياته ولا تسمح له بالتصرف السليم ، بل يلجأ إلى البحث عن مسوغات قانونية وأخلاقية حتى يبرر دواعي اللجوء إلى ذلك السلوك[23]. وتبقى الحقيقة المغيبة في هذا السلوك هو تحقيق غاية ما بطرق غير قانونية مستغلين قصور في مضامين الاتفاقيات الدولية أو فجوات قانونية .

إن جرائم اختطاف الطائرات من الجرائم والمخاطر المهددة التي تمس حرية الملاحة الجوية الدولية ، والقانون الدولي جرم هذا الفعل بموجب اتفاقية باريس في 13اكتوبر 1919م التي صودق عليها على نطاق واسع ، ثم عززت باتفاقية شيكاغو في 17افريل 1944م حيث نصت المادة12 منها على أن اختطاف الطائرة يعد عملا إرهابيا إجراميا[24]، مما سيتوجب على المجتمع الدولي الممثل في هذه التنظمات أو الاتفاقيات معاقبة مرتكبيها .

وان هذا النوع من الجرائم ينطبق كثيرا مع جريمة قرصنة طائرة زعماء الثورة الجزائرية الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية من خرق للحقوق والقوانين الدولية (اتفاقيات جنيف)، على اثر استهداف طائرة دولة ذات سيادة في أجواء الفضاء الدولي، كما قامت أيضا باعتداء مادي يعاقب عليه قانون الملاحة الجوية الدولية المتمثل في عملية احتجاز الرسائل الصادرة من برج المراقبة للشركة الطيران المغربي عن ملاحي الطائرة المختطفة حتى يسهل تغيير مسارها ومراقبتها ثم احتجازها[25] .

بالرغم من أن عملية قرصنة الطائرة قد وقعت في الفضاء الجوي الدولي أي خارج الأجواء الإقليمية الجزائرية، إلا أن الحكومة الفرنسية تحججت بان الطائرة وملاحيها يحملون الجنسية الفرنسية وان القادة الجزائريين يحملون هويات مزورة وأسلحة ومتابعين قضائيا بل صدرت فيهم أحكاما تجرمهم، إضافة إلى أن القوانين الدولية لا تمنع مراقبتها[26].

وقد تحولت قضية اختطاف القادة الثورة إلى قضية دولية، حملت طرفي النزاع للالتجاء إلى لجنة تحكيم دولية مقرها في جنيف للنظر في "شرعية " الخطف. وتشكلت اللجنة من خمس شخصيات منها نائب عن المغرب، ونائب عن فرنسا وثلاثة أعضاء محايدين يمثلون الباكستان وإيطاليا وبلجيكا. وترأّس اللجنة الأستاذ البلجيكي "فيشر" أحد الأساتذة البارزين في القانون الدولي[27].

وحول هذه القضية وقع سجال قانوني بين أعضاء اللجنة حول ما جاء في اتفاقيات الملاحة البحرية والجوية الدولية والتي نصت عليه اتفاقيات باريس1919 و شيكاغو 1944، إذ جاء في المادة 17 والمادة19 من الاتفاقية الأخيرة(شيكاغو) اللتين نصتا على أن:" تكون للطائرات جنسية الدولة التي دونت في سجلاتها ومن الدول المشتركة في هذه الاتفاقية "[28]، وهذا ما يعني عدم انخراط المملكة المغربية في هذه الاتفاقيات المنظمة للملاحة الجوية الدولية وبالتالي يسقط عنها حق المتابعة القانونية الدولية ضد هذا الجريمة الأخلاقية والقانونية، أما الموقف المغربي فاستند إلى إثبات الحق من خلال ملحق المادة 7من اتفاقية شيكاغو التي تشير إلى الشارة الجنسية التي تحملها الطائرة، وهي موضحة كما يلي:

- " فرنسا، المستعمرات المحميات،عدا مراكش--- F "
- "مراكش ---- CN ".

وهذا ما يؤكد قانونا بأن المملكة المغربية دولة كاملة السيادة وتحتفظ بشخصيتها الدولية وان الطائرة المختطفة تحمل شارة (CN) الجنسية المراكشية وتابعة للشركة الشريفية للنقل الجوي سواء بموجب القانون المغربي أو القانون الدولي الخاص ، وفي المقابل يتضح جليا بأن السلوك الذي تنتهجه الحكومة الفرنسية هي محاولة عرقلة المغرب في ممارسة حق التقاضي في جريمة القرصنة[29]، و فعلا هذه اللجنة تعثر نشاطها لشهور بسبب العراقيل والمشاكل القانونية التي أثارها العضو الفرنسي وانحياز بلجيكا وإيطاليا للموقف الفرنسي[30].

وقد تأثر كثيرا بعض الساسة الفرنسيين بهذه السلوك المشين الذي أقدمت عليه إدارتهم بالجزائر فعبروا عن ذلك بأن قدم وزير الشؤون التونسية المغربية (سافري) استقالته احتجاجا واعتبرها أعمال غير انضباطية يقوم بها الضباط دون رادع[31]، وقدم أيضا (بيبارد سيوس) سفير فرنسا في تونس استقالته، وبالرغم من ذلك تبنت الحكومة الفرنسية العملية مرغمة رغم احتجاجات المغاربة[32].

ويؤكد مدير الجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين "بيير كوت" ، أن جل الأعمال الجبانة الذي أقدمت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية ومنها حادثة الاختطاف، قد وظفته الثورة الجزائرية لصالحها بفضل إستراتيجيتها وحنكة دبلوماسيها بالسير على النهج والاستقامة الدولية أي الانسجام والتوافق التام في عملها مع قوانين المجتمع الدولي فنالت بفضله الاعتراف بصيغة الدولة المحاربة وكسب التأييد والاحترام في الأمم المتحدة والرأي العام العالمي وذلك عن طريق جر السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى خرق الحقوق والمبادئ الإنسانية و التهور والوقوع في الأخطاء التي لا تنسجم مع القانون الدولي[33].

خاتمة

وما نخلص إليه مما سبق، بأنه كان في اعتقاد قادة الإدارة العسكرية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر اللجوء إلى عملية اختطاف قادة الثورة الجزائرية سوف يكون الضربة الموجعة والقاضية على الثورة الجزائرية، وذلك دونما مراعاة لتداعيات هذا الاعتداء المتهور والخطير على قوانين الملاحة الجوية الدولية، ولكن تلك الاعتقادات والتوقعات باءت بالفشل فكانت بوادره الأولى سوء العلاقة مع المغرب وتونس والتي عادت بالإيجاب على الثورة الجزائرية دون إنكار التأثير الكبير للحادثة في أيامه الأولى على المقاومة ولكن عزيمة وإصرار الجزائريين كانت اكبر والغاية أسمى وأجل. وقد تجلت في زيادة زخم الثورة واتساع نطاق انتشارها في كامل التراب الجزائري سايره تدفق الأسلحة عبر الحدود . وكما كان لوقع الحادثة في الخارج إسهام كبير في

انتشار أخبار الثورة والتعرف على وقائعها وأهدافها ومكنت دبلوماسيها من سهولة التعريف بعدالة القضية الجزائرية وكسب التأييد والدعم الدولي لها، وفي المقابل تعرض الدبلوماسية الفرنسية إلى انتقادات وانتكاسات وخدش في سلوكياتها المتهورة أخلاقيا وقانونيا من قبل مختلف المنظمات والهيئات الدولية، و مما جرها مرغمة بالاعتراف بأعمال الثورة في الجزائر واستعدادها لفتح باب المفاوضات مع قادتها .

---

[1]– رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر،2000،ص17.

[2]– عبدالله مقلاتي ،العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية1954–1962، رسالة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ، 2007–2008، ص191.

[3]– عمر بوضربة ، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954–1960 ، دار الارشاد للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 171.

[4]– فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، مصر ،1984، ص110.

[5]– عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954–196، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر ،2013، ص251–259.

[6]– عبد الله مقلاتي ، صالح لميش ، تونس والثورة التحريرية الجزائرية ، ص 35، 53.

[7] – مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج – الجزائر ، القاهر(1954–1956)، تر– الصادق العماري ، دار القصبة ، الجزائر ،2004، ص 180.

[8]– مقلاتي ، العلاقات الجزائرية ... ، المرجع السابق ، ص 191– 193.

[9] – مقلاتي، نفسه ، ص222 .

[10] – مقلاتي ، نفسه ، ص222–224.

[11] – فتحي الديب ، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ، ص278؛ ينظر أيضا مصطفى طلاس ، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ، ط1، للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1984، ص 293–296 .

[12] – محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، دار الرائد ، الجزائر ،2005، ص 209–210.

[13] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق ، ص293–296.

[14] – جريدة الشعب ، 22 /2016/10.

[15] – المرجع نفسه .

[16] – حول اتساع نطاق الثورة ومعاركها ينظر ؛ بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزئرية – ثور أول نوفمبر1954، دار النعمان للطباعة والنشر ،الجزائر ،2012 ، ص 357 وما بعدها .

[17] – عطا الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2001 ، ص23.

[18] – عامر رخيلة ، " الثورة الجزائرية والمغرب العربي "، **مجلة المصادر**، العدد الأول ، 1999، ص206.

[19] – عبدالله مقلاتي ، "مؤتمر تونس واختطاف زعماء الثورة الجزائرية في 22اكتوبر 1956"، كراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، العدد22، تونس2013، ص351–352.

[20]– المرجع نفسه، ص 354– 355 .

[21] – بوضربة ، المرجع السابق ، ص172.

[22] – بوضربة ، المرجع نفسه ، ص173–174.

[23]– عمر مكي، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2017، ص 9.

[24] – عبد الرزاق عبد الحفيظ نوري الدلابيح، جريمة اختطاف الطائرات في القانون الدولي ، رسالة ماجستير 2015، ص6–15

[25] – محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص 262.

[26] – المرجع نفسه ، 247-248.

[27] – أحمد الخطيب ، الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين ، ط1، بيروت ،1958،ص224.

[28]– محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص 249.

[29] – المرجع نفسه ، ص 253-255.

[30] – أحمد الخطيب ، الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين ، ط1، بيروت ،1958،ص224.

[31] – مريم الصغير، المرجع السابق ، ص 275-278.

[32] – مقلاتي ، المرجع السابق ،ص225.

[33] – محمد بجاوي ، المرجع السابق، ص 16-21.